• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

قال إن التعامل مع المشكلات البيئية بالأحمدي استخدم سياسياً

سعود السبيعي: مشاكل الخدمات في «الخامسة» نموذج مصغر للتراخي الحكومي

سعود السبيعي

أكد مرشح الدائرة الخامسة المحامي سعود السبيعي ان مشاكل الخدمات في مناطق الدائرة الخامسة نموذج مصغر للتراخي الحكومي في النهوض بالخدمات وصورة تعكس فشل الانجاز للوزراء خلال السنوات الماضية وتركيزهم على الحلول الترقيعية والتخديرية للمواطن، فمعاناة مستشفى العدان مضت عليها سنوات دون اذن صاغية ومازال كل وزير يتولى حقيبة وزارة الصحة ليس له سوى الحديث عن زيادة عدد الأسرة، وهو ما يكشف اقرارهم بسوء الحالة التي وصل اليها مستشفى العدان وبات من الضروري إنشاء مستشفى عام يغطي معاناة سكان محافظ مبارك الكبير من مراجعة مستشفى مبارك وإنشاء مستشفى خاص للأطفال والولادة فمعاناة الأطفال الخدج ونقص الحاضنات واجهزة التنفس لا تزال قائمة والطاقة السريرية دون المستوى .

تشريعات تعليمية

وبين السبيعي ان الكثافة الطلابية في مدارس محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير مرتفعة جدا بما يعوق اداء المعلمين لدورهم ويشكل عبئا على ما يقومون به ويؤثر سلبا على الطلبة.

وقال ان التعامل مع المشكلات البيئية في محافظة الاحمدي استخدم استخداما سياسيا من قبل مجالس الأمة دون إيجاد تشريعات قانونية تكفل المحافظ على البيئة وحماية المواطن من خطر المخلفات الصناعية والبترولية ونسبة التلوث المرتفعة وان القصور الحكومي في هذا الخصوص كان واضحا الا ان مجالس الأمة استثمرت ذلك في الانتقام السياسي بعيدا عن المعالجة القانونية الصحيحة من خلال تشريعات تلزم المصانع والشركات البترولية بالالتزام بالمعايير الفنية لنسب المخلفات التي تنتجها والتي كانت احد الأسباب في ارتفاع نسبة الاصابة بأمراض الربو والسرطان والأمراض الجلدية.

ارتفاع الاسعار

واشار الى ان الأراضي السكنية عديدة على امتداد طريق خادم الحرمين الشريفين الا ان هناك من يتعمد الا يتم فرز هذه المناطق وتسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية من اجل إنشاء وحدات سكنية وقد تقاعست المؤسسة عن ممارسة دورها في المطالبة بها وان المستفيدين من ذلك التراخي هم المنتفعون من ارتفاع اسعار الأراضي والقسائم السكنية، اما المتضرر الوحيد فهو المواطن الكويتي.

البيع بالوكالة

وقال السبيعي ان مجلس الامة اصدر القانون بشأن عدم جواز البيع بالوكالة او بالرهن العقاري للبنوك وهو ما اسهم في ارتفاع اسعار الأراضي بدلا من معالجتها وخدم فئة المحتكرين، ورغم ما تم الترويج له من ان القانون سيسهم في خفض الأسعار الا انه خلق معوقا امام شراء المواطن للعقار وارتفعت الاسعار واستمر التجار في المضاربة بها وخنق المواطن البسيط حتى بات ارتفاع اسعار الأراضي والقسائم مبررا لهم فقط للحصول على تمويل من البنوك دون عرضها للبيع.

عدم الاحتكار

وكشف ان القانون بشأن فرض رسوم على الأراضي الفضاء اوجد العديد من الثغرات القانونية التي يتهرب منها محتكرو تلك الأراضي دون دفع الرسوم المقررة عن استمرارهم في احتكارها دون البناء وكأن من صاغ هذا القانون اراد له الا يدخل حيز التنفيذ.

شدد على ضرورة تطوير النظام الديموقراطي

الخرافي معلناً عدم خوضه الانتخابات الحالية: لن نمارس حقنا الرقابي كما يجب

خليفة الخرافي

أعلن عضو المجلس البلدي السابق خليفة الخرافي عدم خوضه الانتخابات البرلمانية الحالية، قائلا «يبدو انه ما فيش فايدة» هذه مقولة قالها سعد زغلول عندما رأى تخبط الأحزاب السياسية، مضيفا: «أنا لدي كلمات أتمنى ان تصل لأن المشكلة كبيرة، فالمسألة ليست بعودة الأربعة أصوات كما تدعي المعارضة، ولا بالصوت الواحد كما تدعي الحكومة، بل ان المسألة أكبر وأعمق، وفي هذه الديموقراطية القاصرة فهل تستحق الدخول والمنافسة؟ وماذا اذا وصلنا الى مجلس الأمة فهل سنمارس دورنا الرقابي والتشريعي كما يجب؟».

وتابع: «نحن نسمع ان الحكومة تقدم هدايا لهذا الطرف وذاك والمعارضة نفسها تبحث عن غايات ومآرب لا نعلم عنها شيئا، لا تسمع منا، وما بين معاندة ومكابرة وحسبات خاطئة منها»، متسائلا: «هل الحكومة قادرة على ازاحة مخاوفنا على الأمن والوضع العام وخصوصا ان المنطقة تعاني من اضطرابات ونحتاج الى رؤيا أخرى، مشددا على اننا نحتاج الى رئيس حكومة كفاءة يقود السلطة التنفيذية الى ثورة ادارية تجتث الفساد والقيادات الفاسدة وتطبيق القوانين على الجميع، وكذلك قيادة مشاريع التنمية بالشكل الصحيح فهل نملك مثل هذا الرجل؟».

وشدد على «اننا بحاجة الى حوار وطني لأنه لا المعارضة المتخبطة قادرة على الاصلاح، ولا الصوت الواحد، مبينا اننا بحاجة الى وجوه جديدة غير شيوخ المعارضة الموجودة ويجب ان تقدم الحكومة التنازلات بأن يكون النائب الأول لرئيس الحكومة من عامة الشعب من الكفاءات القادرة على العطاء والإصلاح، مؤكدا اننا مللنا الجو المشحون والأزمات وكأن هناك من يدبر هذا الأمر».

وبيّن «اننا بحاجة الى تطوير نظامنا السياسي حتى نستطيع محاسبة المتسبب في القصور وخير مثال «الداو كيميكال» التي استولت على أكثر من 2 مليار دولار دون ان نعرف من الجانب المسؤول، وكذلك عطلت حقول الشمال ولايزال المتسبب منعما في منصبه».

وأكد عدم خوضه الانتخابات لأنه لا يرى جدوى من ترشحه ما لم يكن هناك تطوير للنظام الديموقراطي، وإلا فإننا سنكون مجرد ديكور ونعيش في مسلسل مكسيكي طويل، موضحا ان حكم المحكمة الدستورية بتحصين الصوت الواحد قد يستغله البعض ككلمة حق يراد بها باطل.

وقال الخرافي انه يدعو الى المشاركة وانه سيشارك في التصويت في الانتخابات المقبلة.

قال إن المخرجات التعليمية لا تتناسب مع حجم الطموحات

الحمد: الواقع التعليمي أصبح حقل تجارب لنظريات من الشرق والغرب

احمد الحمد

قال مرشح الدائرة الثانية م. أحمد الحمد إن الواقع التعليمي في الكويت يحتاج الى وقفة عاجلة حيث إن المخرجات التعليمية لا تتناسب مع حجم الطموحات أو حتى مع حجم الميزانيات المخصصة للتعليم على الرغم من ضرورة زيادتها، مؤكدا ان الميزانيات التعليمية ليست هي السبب الرئيسي لتدني مستوى التعليم حيث رصدت الحكومة ميزانية كبيرة جدا في العام 2013 – 2014 مقارنة بالعام الدراسي الماضي، بل لأن الواقع التعليمي لدينا أصبح حقل تجارب لنظريات وايديولوجيات نستوردها من الشرق ومن الغرب.

وأشار الحمد الى أن حوالي 75٪ من هذه الميزانية يذهب في باب الرواتب والأجور مما يعني أن خللا ما يوجد في الإدارة في وزارة التربية حيث تغيب عن ملامح برامجها تلك المشاريع التعليمية التربوية التنموية ويبقى عملها متركزا على العمل الروتيني الشكلي.

وأضاف الحمد أن غياب الاستراتيجية العامة عن عمل وزارات التربية المتعاقبة ربما يشكل الأساس في تعطل عملها وانعدام الجانب الإبداعي في ملفها، معتبرا أن تغيير الحكومات أو تغيرها بسبب الواقع السياسي المعروف أثر على عمل كل الوزارات بما فيها وزارة التربية لتعاقب الوزراء ومحاولاتهم صياغة استراتيجيات خاصة بكل واحد منهم مع غياب الاستراتيجية العامة للدولة. ولفت الحمد إلى أن نهضة التعليم ليست مسارا منفصلا عن المسارات الأخرى في المجالات كافة، مؤكدا أن التعليم لن يتطور في ظل حالة سياسية متأزمة لا تنتج عنها القرارات أو حالة اقتصادية متعطلة لا تنتج عنها الإنجازات والتنمية، معتبرا أن الكويت بحاجة الآن إلى نهضة تنموية سياسية اقتصادية تربوية صحية شاملة تتضافر مع بعضها للوصل إلى كويت جديدة تنبثق عن الكويت الأصلية القابلة للتجدد دائما حسب المستجدات والمتغيرات مع الحفاظ على الأصل الاجتماعي والتقاليد. وختم الحمد قائلا إن الجميع في مجلس الأمة والحكومة القادمين يجب أن يضعا نصب أعينهما أن الوقت لم يعد مناسبا للتشاحن والتناحر والتأزيم، بل هو وقت العمل والإنجاز، وأن المواطن الكويتي قد ضاق صدرا بالواقع وينتظر التغيير وينظر إلى السلطتين بعين المراقب الواعي وسيكون الحكم حاسما هذه المرة.

مرشح الدائرة الخامسة دشن حملته الانتخابية تحت شعار «بوحدتنا.. تبقى الكويت»

طلال السهلي: تفاءلوا بـ«عهد كويتي جديد» يليق بدولة تملك كل مقومات التنمية والرخاء

طلال السهلي

دشن مرشح الدائرة الخامسة طلال الجلال السهلي حملته الانتخابية تحت شعار «بوحدتنا تبقى الكويت»، مشددا على أن «الداء الحقيقي الذي يحمل معول هدم أي مجتمع هو الانشقاق والفرقة بين أبنائه، ولذا فإن الكويت أحوج ما تكون إلى إعلاء قيم وثقافات وعادات شعبها الأصيل في التلاحم والوحدة الوطنية التي تجلت دائما في مختلف المحن والازمات التي مر بها الوطن على مدار تاريخه».

وقال السهلي في تصريح صحافي استهل به حملته الانتخابية: «إن ما مرت به الساحة السياسية الكويتية من لغط وتباين في الرؤى خلال الفترة الأخيرة نتيجة الاختلاف حول مدى دستورية مرسوم الصوت الواحد إلى أن قطع القضاء الكويتي العادل الشك باليقين وقضت المحكمة الدستورية في حكمها الاخير بدستورية المرسوم، كل هذا يؤكد بجلاء حيوية وتفاعل الشعب الكويتي مع قضايا وطنه من جهة، فضلا عن تجذر التجربة الديموقراطية الكويتية العريقة والفريدة في محيطها الاقليمي».

وأضاف السهلي: أما وأن القضاء الكويتي أسدل الستار على هذه القضية الخلافية بتحصينه «الصوت الواحد»، فإن المواطنين جميعا مدعوون إلى المشاركة بفاعلية في الانتخابات النيابية المقررة في 27 يوليو الجاري، مبديا ثقته وتأكيده على أنها ستكون فاتحة خير على الكويت والكويتيين، ولنطو بها صفحة ونفتح معها صفحة جديدة من صفحات وطننا قوامها العمل على احداث طفرة تنموية تليق بمكانة الكويت كدولة تملك كل مقومات الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

وأكد السهلي على أنه سيحرص – حال وفقه الله تعالى بنيل ثقة الأمة – على مد يد التعاون لأي جهد رسمي حكومي أو شعبي يهدف لعودة الكويت كما كانت درة الخليج وعروسه، فلا يختلف اثنان على أننا تأخرنا كثيرا في اللحاق بركب دول سبقتنا في التقدم في مختلف المجالات والصعد التنموية رغم أنها لا تملك سوى جزء يسير من مقدرات الكويت وثرواتها الجمة التي أفاء بها الله عليها، الامر الذي يوجب على السلطتين التشريعية والتنفيذية القادمتين آخذة بعين الاعتبار، أن يتضافرا معا من أجل غاية واحدة وهدف واحد عنوانه نهضة وتقدم الكويت.

وذكر السهلي: اننا إذ ندعو أبناء وطننا الواحد إلى طي صفحة الماضي بكل ما فيه من تجاذبات واختلافات في الآراء، نؤكد على تفاؤلنا خيرا بالتصريحات الرسمية المعلنة عن وجود خطط تنموية طموحة ومشروعات واعدة عملاقة تأخذ بيد الكويت وأبنائها إلى عهد وعصر جديدين لا مكان فيهما لمعوقات ومشكلات آنية تؤرق المواطنين، وفي طليعتها مشكلات السكن والبطالة وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من القضايا الوطنية الواجب حلها بأسرع وقت ممكن.

أكد أن الناخب محاسب على اختيار من يمثله

فيصل الهاجري: ضرورة إصلاح العملية السياسية

فيصل الهاجري

وجه مرشح الدائرة الخامسة فيصل الهاجري رسالة إلى ناخبي الدائرة الخامسة، قائلا: اننا في مرحلة مفصلية وأمام مفترق طرق لنرى المخرجات الحقيقية للصوت الواحد بعد المشاركة المتوقعة في انتخابات المجلس القادم، مضيفا إذا أردنا مجلسا فاعلا يضع النزاعات السياسية جانبا ويكون على قدر المسؤولية فالناخب الكويتي شريك في ذلك ويقع على عاتقه الجزء الكبير من إصلاح وترميم العملية السياسية بإنجاب أعضاء أكفاء يقودون البلاد في المرحلة القادمة ويخرجون الوطن من حالة الاحتقان التي بدأت تزول شيئا فشيئا إلى حالة الاستقرار السياسي الذي هو من دعائم وركائز الأمن والتنمية والتقدم والازدهار.

وبين الهاجري أنه كلما كان العضو أسير أفكاره النابعة من ذاته أعطاه ذلك استقلالية في اتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية مبتعدا عن التردد أو الضغوط التي تأتيه من هنا وهناك، متمنيا من الجميع حسن اختيار النائب الذي سيمثلهم لأنه سيكون المرآة العاكسة وإن كان الاختيار من باب المجاملة أو شخص لا نثق في توجهه أو رجل جعل من باب مجلس الأمة طريقا للشهرة ليس إلا فإن الناخب محاسب على تزكيته وإعطائه الصوت لأن ذلك من باب الشهادة التي حذرنا الله ورسوله من التفريط فيها.

تطبيق الحكومة الإلكترونية سيؤدي إلى تخفيف الأعباء الإدارية

جزا الراجحي: نحتاج ثورة تقنية تنقل الكويت إلى مصاف الدول المتقدمة

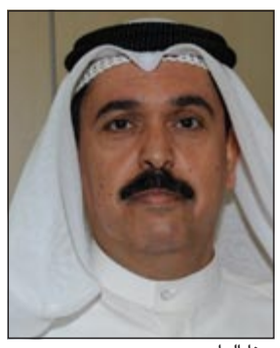
جزا الراجحي

دعا مرشح الدائرة الرابعة د.جزا الراجحي إلى إحداث ثورة تقنية تنقل الكويت إلى مصاف الدول التي اعتمدت الحكومة الإلكترونية في تعاملاتها.

وقال الراجحي في تصريح صحافي اننا بحاجة إلى نفضة تطويرية تنتشلنا من التقليدية في المعاملات إلى أسلوب تقني متطور ينطلق من منظور إستراتيجي يصاحبه تأسيس كيان حكومي حقيقي مستقل للمعلومات وتوفير المناخ التشريعي الملائم لذلك.

وشدد الراجحي على ضرورة تأسيس كيان يأخذ على عاتقه عملية التخطيط والتنفيذ ثم إدارة عمليات الحكومة الإلكترونية.

ولفت الراجحي إلى أن تطبيق الحكومة الإلكترونية سيؤدي إلى تخفيف الأعباء الإدارية عن أجهزة الحكومة وتخفيف المتطلبات المكانية للإدارات الحكومية إلى جانب تقليل تكاليف الأرشفة والتخزين الورقي وتقليل الحاجة للعمالة الهامشية. وبين الراجحي أنه من بين فوائد تطبيق الحكومة الإلكترونية تخفيض تكاليف الخدمات، وتفرغ موظفي الحكومة لأعمال أكثر إنتاجية، وتوفير سهولة قياس ومراقبة الأداء الحكومي.

وأرجع الراجحي البطء في التوجه نحو الحكومة الالكترونية إلى عدم تعاون إدارات الحاسب الآلي القائمة وعدم حماسة بعض القياديين في الحكومة أو بعض أعضاء البرلمان للمبادرة وعدم توافر الكوادر البشرية والتأخر في إصدار التشريعات المناسبة.

وحض الراجحي على إعداد الكوادر البشرية وبناء مجتمع المعلوماتية والمباشرة الفورية للتنفيذ عن طريق تفعيل الجهاز الحكومي الحالي.

أكد ضرورة التركيز في المرحلة المقبلة على الاستثمار

الحمدان: 95٪ من مصادر الدخل نفطية!

حمود الحمدان

أكد مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان ضرورة التركيز في المرحلة المقبلة على تنويع مصادر الدخل والاستثمار لدعم الاقتصاد الكويتي، مشيرا الى أن الاقتصاد الكويتي يعتمد بنسبة 95٪ على النفط الذي يعد العمود الفقري للمدخول العام للدولة بينما توزع الـ5٪ المتبقية على الاستثمارات الكويتية في الداخل والخارج.

وبين الحمدان في تصريح أن خطورة الاعتماد على النفط كمصدر أساسي ووحيد للدخل ترتبط بعاملين أساسيين أولهما عدم القدرة على التنبؤ المستقبلي بموعد ووقت نضوب الثروة النفطية لصعوبة تحديد كميتها ومواقعها، أما العامل الثاني فيرتبط بتذبذب أسعار النفط بين الحين والآخر وبالتزامن مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية وهو ما لا يمكن الاعتماد عليه لرسم وتخطيط نفقات وميزانية الدولة بدقة وبصورة مدروسة تسمح بوضع خطط ومشاريع مستقبلية لبناء وتنمية الدولة. وأوضح الحمدان أن العمل على تقديم مقترحات بقوانين تدعم مبدأ التنوع في مصادر الدخل للكويت وخصوصا الدفع نحو زيادة وتنويع مصادر الاستثمار سيكون على قائمة أولوياته في حال وصوله الى البرلمان، مشددا على اهمية أن تلحق قوانين التعددية في مجالات الصناعة والزراعة - على سبيل المثال لا الحصر - التي يغيب ويقل التركيز عليها بصورة واضحة رغم أهميتها الكبيرة، بقوانين أخرى لضبط ومراقبة نوعية الاستثمارات وطبيعتها والحرص على موافقتها لأحكام الشريعة الاسلامية وطبيعة المجتمع الكويتي المحافظة.